وحدة الاتصال والإعلام في الإسكوا
قصاصات صحافيّة
Press Clippings
(23 آذار/مارس 2018)

الإسكوا/ESCWA

«الإسكوا» تطلق العقد الدولي للعمل من أجل المياه 2018-2028

- **الوكالة الوطنية للإعلام: أبي خليل خلال مؤتمر الترابط بين المياه والغذاء والطاقة: الوزارة تسعى إلى تأمين موارد إضافية**
- **جريدة المستقبل: أبي خليل: الوزارة تسعى إلى تأمين موارد مائية إضافية**
- **ملحق: أبي خليل: الوزارة تسعى إلى تأمين موارد إضافية**
- **Lebanon24: أبي خليل: الوزارة تسعى إلى تأمين موارد إضافية**
- **Tayyar.org: أبي خليل خلال مؤتمر الترابط بين المياه والغذاء والطاقة: الوزارة تسعى إلى تأمين موارد اضافية**
- **العرب اليوم: «الإسكوا» تطلق العقد الدولي للعمل من أجل المياه 2018-2028**
- **أخبار اليوم: العقد الدولي للعمل من أجل المياه 2018-2028**
- **الموجز/Egypt News: الإسكوا تطلق وشركاءها العقد الدولي للعمل من أجل المياه 2018-2028**

الإسكوا/ESCWA

«الإسكوا» تطلق العقد الدولي للعمل من أجل المياه 2018-2028

الوكالة الوطنية للإعلام:
أبي خليل خلال مؤتمر الترابط بين المياه والغذاء والطاقة: الوزارة تسعى إلى تأمين موارد اضافية
الخميس 22 آذار 2018

وطنية - نظمت وزارة الطاقة والمياه، بالتعاون مع المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية "الاسكوا"، والمنظمة الدولية للاغذية والزراعة "الفاو"، و"المتوسط المستدام" والمكتب الدولي للمياه، مؤتمرا تحت عنوان "الترابط بين المياه والغذاء والطاقة في مواجهة التغيرات العالمية: استدامة الاجيال المقبلة او انقراضها" في فندق "حبتور - هيلتون"، برعاية وزير الطاقة والمياه سيزار ابي خليل وحضوره، وبالتعاون مع "المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية"، وفي مناسبة "اليوم العالمي للمياه."

قمير
افتتح المؤتمر الذي حضرته فعاليات واختصاصيون لبنانيون وأجانب، بالنشيد الوطني اللبناني، ومن ثم كلمة المدير العام للموارد المائية والكهربائية فادي قمير، وركز فيها على "اهمية المتلازمة الثلاثية هذه لديمومة الحياة البشرية."

وقال: "ان الهدف من هذه الندوة هو تسليط الضوء على كل العقبات التي تعترضنا وسبل تذليلها. وانطلاقا من هنا تتجلى اهمية هذه المتلازمة في تأمين الموارد الضرورية للاجيال المقبلة والحفاظ على الامن الغذائي والمائي على حد سواء، اذ تبقى هذه المتلازمة دون اي شك واحدة من اهم تحديات القرن الجاري، واستنادا الى ذلك ركزت هذه الندوة على هذا الموضوع الاساسي لانه يشكل مسألة تطاول استمرار الحياة البشرية."

وسلط الضوء على المتلازمة الثلاثية: المياه والطاقة والغذاء، ورأى أنها "حلقة مفرغة بسبب ندرة الاغذية، فيما فروع الترابط بين هذه المتلازمة تنفذ الواحدة تلو الاخرى في مقابل حلقة حميدة تسمى: المياه والطاقة ووفرة الغذاء حيث كل فرع يدعم الاخر في تقدمه."

أضاف قمير: "ان لبنان بلد غني بموارده ويمتاز بطقس معتدل ولكنه وعلى رغم ذلك لا يتمكن دائما من سد حاجات المواطنين من المياه."

واعتبر ان "تحسين البنى المائية التحتية من شأنه زيادة فعالية شبكات المياه وتأمين الخدمات إلى المواطنين بجودة اكبر بغية تحقيق الامنيين المائي والغذائي المرجوين."

كما وتحدث عن الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه بكل ابعادها. ومن ثم عرض شريطا مصورا مفصلا لهذه الاستراتيجية، وتحدث عن شعوب "المايا" كمثال للترابط، وللتداخل بين القطاعات المختلفة، ذلك ان حضارة "المايا" القديمة العهد، وتميزت بنمو سريع في الزراعة والكتابة والهندسة والفن وعلم الفلك... وفجاة اختفت هذه الحضارة فيما أرجعت النظريات اندثارها الى خلل في المتلازمة الثلاثية، وهذا المثل يشرح لنا ما ينتظر اي مجتمع غير قادر على ادارة موارده الطبيعية والحفاظ على الاثر المباشر او غير المباشر لنشاطاته المختلفة والتقارب بين المياه والطاقة والغذاء على حد سواء."

واستنادا الى ذلك تطرق قمير الى حلول ممكنة للرد السريع والفعال على كل التحديات التي تطرحها الاشكاليات القائمة، ومنها وضع هذه المتلازمة في مقدمة الاولويات واطلاق الحوار وانشاء هيئة عليا للمتوسط كوسيلة لبلوغ الهدف."

روسل
وأشار رئيس المكتب الدولي للمياه بيار روسل إلى "التغير المناخي وارتفاع الحرارة بين 1990 الى 2030، وآثاره على الموارد في شكل عام"، كما تحدث عن "المخاطر المتوقعة على الصعيد الاقليمي"، وحض على الوعي وضرورة اتخاذ بعض الخطوات منها السياسة الضرورية والادوات المالية اللازمة.

الجلسة الثانية
وعرضت مديرة شعبة التنمية المستدامة في "الإسكوا" رلى مجدلاني في الجلسة الثانية لـ "الترابط بين المياه والغذاء والطاقة، ولتغير المناخ: مشروع ريكار واهداف التنمية المستدامة."

وقالت: "إن الترابط بين القطاعات المختلفة في سياق مسودة اهداف التنمية يشكل ثورة كونها ذات طابع عالمي". كما تحدثت عن "مختلف انواع الترابط بين الموارد المختلفة."

ورأت أن "مسودة 2030 تتضمن حجر اساس وهو حقوق الانسان التي تأتي قبل أي شيء آخر". وشددت على "الحق في المياه والطعام كما في الحصول على الطاقة". واضافت ان "أهداف التنمية المستدامة الـ 17 هي في غالبيتها مرتبطة بالمياه، وهذا الترابط مهم جدا بين العناصر المختلفة."

كما سلطت الضوء على "أهمية الامن الطاقوي في هذه المتلازمة"، واعتبرت ان "نظرية الاسكوا نحو المتلازمة الثلاثية هي نظرة مؤسساتية"، وركزت على "التحديات التي نواجهها اليوم"، وشددت على "التعاون والتواصل بين مختلف القطاعات"، مشيرة إلى مشروع "ريكار" واهداف التنمية المستدامة 2 و6 و7، وكون المياه موضوعا حساسا بسبب ارتفاع الحرارة وانخاض كميات المتساقطات وغيرها."

الجلسة الثالثة
وعقدت الجلسة الثالثة تحت عنوان "الشراكة بين القطاعين: العام والخاص، اداة مبتكرة في تمويل البنى التحتية الهيدروليكية" وألقاها البروفسور مايكل سكولوس الذي رأى أن "هذه المتلازمة لا تقتصر على المياه والغذاء والطاقة، بل وتتعدى هذه العناصر وتضم البيئة وعناصر اخرى طبيعية."

وتابع: "يجدر بنا ان نستثمر في حماية الموارد الطبيعية، واذ لم نحم الطبيعة فلن يبقى شيء اخر نحميه، والعالم سيعاني قريبا شحا مائيا بفعل زيادة عدد السكان. ونحن مجبرون على رؤية الحقيقة التي لا يمكن التغاضي عنها، فالاستثمار وايجاد توازن بين المتلازمة ككل هما امران ضروريان لتحقيق الامن والتنمية المستدامة للاجيال المقبلة، ونشهد اليوم أهمية تأمين التمويل اللازم لكل من عناصر هذه المتلازمة الثلاثية."

وأوضح أن "المال العام لا يكفي للقيام بالتمويل اللازم لهذه العناصر، لذلك نرى ضرورة تحفيز الاستثمار فيها من القطاع الخاص". ووسلط الضوء على "أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتدخل القطاع الخاص في هذه المسائل، وبخاصة القطاع المصرفي"، كما ركز على "أهمية التدريب على اجراء عقود الشركة بين القطاعين العام والخاص"، معلنا ان "التدريب المقبل سيكون في لبنان وقريبا."

وركز أيضا على "الشراكة مع القطاع الخاص وبخاصة في قطاع المياه لانه لا يتطلب تمويلا فقط وانما شراكة خلاقة لتحسين الخدمات والصيانة". وختم كلمته بانه لا يريد ان يدخل اكثر في التفاصيل.

الجلسة الرابعة
وكانت الخبيرة في "المركز اللبناني لحفظ الطاقة" سورينا مرتضى القت مداخلة الجلسة الرابعة التي حملت عنوان: "الطاقة المتجددة في الترابط بين المياه والغذاء والطاقة: التبطيق على لبنان."

وتحدثت عن سياسات "مركز حفظ الطاقة" وعن "سبل تحسين قطاع الكهرباء وضرورة زيادة الانتاج من الطاقة الكهربائية". وتطرقت الى "حملات التوعية الضرورية لتحقيق الاهداف المرجوة"، كما اشارت الى "خطة العمل المختصة بالطاقة الوطنية

المتجددة"، واعتبرت ان تطبيق خطط العمل لا يتحقق الا بدعم من القطاع الخاص. كما تحدثت عن توليد الطاقة باستخدام المياه والرياح.

الجلسة الخامسة
وفي الجلسة الخامسة تحت عنوان: "العلاقة بين المياه والغذاء: الرؤية الاستراتيجية لمنظمة الاغذية والزراعة في منطقة الشرق الاوسط"، توقع الدكتور موريس سعادة ممثل "الفاو" في لبنان "زياة عدد السكان في العالم التي تعود الى التغيرات التي نشهدها: اذ تغير نمط الحياة مع مرور الوقت وتغيرت معه اشكال الاستهلاك وأنواعه."

واعتبر ان "كلما ارتفع مستوى المعيشة، تغير النمط الغذائي للبشر، وزادت الرفاهية. فاليوم تزداد نسبة استهلاكنا للمشتقات الحيوانية، ما يعني زيادة في استهلاك المياه علما ان تغذية الحيوانات تطلب الكثير من المياه، بمعنى اخر فسر ازدياد المدخول الفردي الذي يؤدي الى ازدياد الهدر وبالتالي استنزاف الموارد ."

وزير الطاقة
وتحدث الوزير سيزار ابي خليل من جهته عن "أهمية الترابط بين المياه والطاقة والغذاء الذي يحمل ابعادا عالمية ووطنية واقليمية، كون الترابط قائما بين عناصر هذه المتلازمة الثلاثية تاثير على اقتصادات الدول وسياساتها."

ورأى أن "منطقة الشرق الاوسط ولبنان تحديدا يشكلان منطقة حساسة بفعل المتغيرات المناخية التي تترك اثرا كبيرا على الموارد المائية"، مشددا على "أهمية المبادرات التي تقوم بها وزارة الطاقة والمياه لتأمين موارد اضافية للاجيال المقبلة في اطار الادارة المتكاملة للموارد المائية على مستوى الحوض."

وأوضح أن "هذه الاستراتيجيات تشكل رافعة لتطور الاقتصاد اللبناني، ونحن نعتمد على الشراكة مع القطاع الخاص لتحقيق التنمية اللازمة". واعتبر ان "استراتيجية بناء السدود مهمة جدا للحد من الهدر الحاصل، كما وأن هذه الخطوة توفر الاموال الطائلة بعكس استراتيجية تحلية مياه البحر المكلفة، والتي تطلب طاقة كهربائية كبيرة، ويمكن ان ترتفع كلفتها سنويا بحسب اسعار النفط، بعكس استراتيجية بناء السدود التي تنحصر كلفتها الكبيرة في انشائها."

وتابع الوزير أبي خليل: "انطلاقا من هنا اعتبر ان الاستراتيجية الوطنية التي وضعتها الوزارة اصبحت خطة ملزمة لكل الادارات والوزارات المتعاقبة بعد اقرارها عام 2012 من قبل مجلس الوزراء."

وأما في موضوع الكهرباء فقد أوضح الوزير أن الطلب على الطاقة يتزايد بسبب "النمو الطبيعي للسكان، وازدياد الحاجة الى الطاقة، كما وبفعل النزوح السوري."

وقال: "كان من الضروري اطلاق انشاء 3 معامل لانتاج الكهرباء على البر: أحدها جديد في الزوق، وآخر في الجية، وثالث في دير عمار."

وركز على "النقص في استثمار الدولة اللبنانية في هذا المجال، منذ 1994 تاريخ انشاء معملي الزهراني ودير عمار". واشار الى "عراقيل سياسية منذ 2014/11/13 تاريخ اقرار هذه لمشاريع بموجب محضر جلسة مجلس الوزراء رقم 57، والتي وافق عليها ديوان المحاسبة" موضحا أن "هذه العراقيل ما لبست ان اختفت أخيرا، ولم يتبين وجود اي مشكلة ادارية او فنية."

واستند إلى "البنك الدولي الذي حدد الخسارة المتأتية من انتاج الكيلوات الواحد من الكهرباء، بأنها تقدر ب 6 سنتات. وأما في عدم الإنتاج فالخسارة تقدر ب 70 سنتا، وهذا ما هو محسوب في الطاقة البديلة التي نحصل عليها من المولدات الخاصة."

وجزم ان "وزارة الطاقة والمياه هي أول من اعتمدت على الشراكة مع القطاع الخاص من خلال مقدمي الخدمات. وهذا ما حصل فعليا عام 2012 من خلال مشروعين لشمال جبل لبنان ولبنان الشمالي، وقد تم تحقيق ربح بقيمة 149 مليون دولار، هو حصيلة زيادة الجباية مع الاصول الثابتة التي وضعها مقدمو الخدمات، بحسب اخر تدقيق."

كما أشار إلى "تحقيق الارباح في منقطتي بيروت والبقاع، على عكس مناطق اخرى كبدت مؤسسة كهرباء لبنان خسائر بسبب قلة الجباية التي يعاقب عليها مقدمو الخدمات، بالاستناد الى مؤشرات الاداء."

واثنى على ماورد في كلمة البرفسور مايكل بولس بان "الشراكة بين القطاعين العام والخاص ليست وصفة لحل كل شيء، وهذا المثل هو خير دليل على ذلك". وتابع أن "الشراكة مسؤولة من قبل الطرفين، مقدمو الخدمات من جهة والدولة من جهة اخرى لتقديم الخدمات بجودة ونوعية وتامين فرص النجاح للقطاع الخاص عوضا عن خلف العراقيل."

وفي الختام اثنى أبي خليل على "المداخلات المثمرة والمفيدة لعناصر المتلازمة الثلاثية التي تخللتها هذه الندوة" وقال: "سنبقى على مواعيد لاحقة مماثلة لنتمكن من النهوض بهذا القطاع."

ومن ثم وزعت الميداليات على المدراء العامين السابقين للمؤسسات العامة للمياه.

جريدة المستقبل:
أبي خليل: الوزارة تسعى إلى تأمين موارد مائية إضافية

الجمعة 23 مارس 2018

نظمت وزارة الطاقة والمياه، بالتعاون مع المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية «الاسكوا»، والمنظمة الدولية للأغذية والزراعة «الفاو»، و«المتوسط المستدام» والمكتب الدولي للمياه، مؤتمراً تحت عنوان «الترابط بين المياه والغذاء والطاقة في مواجهة التغيرات العالمية: استدامة الأجيال المقبلة أو انقراضها» في فندق «حبتور - هيلتون»، برعاية وزير الطاقة والمياه سيزار أبي خليل وحضوره، وبالتعاون مع «المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية»، وفي مناسبة «اليوم العالمي للمياه.«

افتتح المؤتمر الذي حضرته فاعليات واختصاصيون لبنانيون وأجانب، بالنشيد الوطني اللبناني، ومن ثم كلمة المدير العام للموارد المائية والكهربائية فادي قمير، ركز فيها على «أهمية المتلازمة الثلاثية هذه لديمومة الحياة البشرية». وتحدث عن الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه بكل أبعادها.

وأشار رئيس المكتب الدولي للمياه بيار روسل إلى «التغير المناخي وارتفاع الحرارة بين 1990 إلى 2030، وآثاره على الموارد في شكل عام»، كما تحدث عن «المخاطر المتوقعة على الصعيد الإقليمي»، وحض على الوعي وضرورة اتخاذ بعض الخطوات منها السياسة الضرورية والأدوات المالية اللازمة.

وعرضت مديرة شعبة التنمية المستدامة في «الإسكوا» رلى مجدلاني في الجلسة الثانية لـ «الترابط بين المياه والغذاء والطاقة، ولتغير المناخ: مشروع ريكار واهداف التنمية المستدامة». وقالت: «إن الترابط بين القطاعات المختلفة في سياق مسودة أهداف التنمية يُشكل ثورة كونها ذات طابع عالمي». كما تحدثت عن «مختلف أنواع الترابط بين الموارد المختلفة.«

الجلسة الثالثة تحت عنوان «الشراكة بين القطاعين: العام والخاص، أداة مبتكرة في تمويل البنى التحتية الهيدروليكية» وألقاها البروفسور مايكل سكولوس الذي أوضح أن «المال العام لا يكفي للقيام بالتمويل اللازم لهذه العناصر، لذلك نرى ضرورة تحفيز الاستثمار فيها من القطاع الخاص.«

وكانت الخبيرة في «المركز اللبناني لحفظ الطاقة» سورينا مرتضى ألقت مداخلة الجلسة الرابعة التي حملت عنوان: «الطاقة المتجددة في الترابط بين المياه والغذاء والطاقة: التطبيق على لبنان». وتحدثت عن سياسات «مركز حفظ الطاقة» وعن «سبل تحسين قطاع الكهرباء وضرورة زيادة الانتاج من الطاقة الكهربائية.«

وفي الجلسة الخامسة تحت عنوان: «العلاقة بين المياه والغذاء: الرؤية الاستراتيجية لمنظمة الأغذية والزراعة في منطقة الشرق الأوسط»، توقع الدكتور موريس سعادة ممثل «الفاو» في لبنان «زياة عدد السكان في العالم التي تعود الى التغيرات التي نشهدها: إذ تغير نمط الحياة مع مرور الوقت وتغيرت معه أشكال الاستهلاك وأنواعه.«

وتحدث الوزير سيزار أبي خليل من جهته عن «أهمية الترابط بين المياه والطاقة والغذاء الذي يحمل أبعاداً عالمية ووطنية وإقليمية، كون الترابط قائماً بين عناصر هذه المتلازمة الثلاثية تاثير على اقتصادات الدول وسياساتها». ورأى أن «منطقة الشرق الأوسط ولبنان تحديداً يشكلان منطقة حساسة بفعل المتغيرات المناخية التي تترك أثراً كبيراً على الموارد المائية»، مشدداً على «أهمية المبادرات التي تقوم بها وزارة الطاقة والمياه لتأمين موارد إضافية للأجيال المقبلة في إطار الإدارة المتكاملة للموارد المائية على مستوى الحوض.«

وأوضح أن «هذه الاستراتيجيات تُشكل رافعة لتطور الاقتصاد اللبناني، ونحن نعتمد على الشراكة مع القطاع الخاص لتحقيق التنمية اللازمة». واعتبر أن «استراتيجية بناء السدود مهمة جداً للحد من الهدر الحاصل». وتابع: «انطلاقاً من هنا اعتبر أن الاستراتيجية الوطنية التي وضعتها الوزارة أصبحت خطة مُلزمة لكل الإدارات والوزارات المتعاقبة بعد إقرارها عام 2012 من قبل مجلس الوزراء.«

أما في موضوع الكهرباء، فأوضح أن الطلب على الطاقة يتزايد بسبب «النمو الطبيعي للسكان، وازدياد الحاجة إلى الطاقة، كما وبفعل النزوح السوري». وقال: «كان من الضروري إطلاق إنشاء 3 معامل لإنتاج الكهرباء على البر: أحدها جديد في الزوق، وآخر في الجية، وثالث في دير عمار.«

واستند إلى «البنك الدولي الذي حدد الخسارة المتأتية من انتاج الكيلوات الواحد من الكهرباء، بأنها تقدر بـ6 سنتات. وأما في عدم الإنتاج فالخسارة تقدر بـ 70 سنتاً، وهذا ما هو محسوب في الطاقة البديلة التي نحصل عليها من المولدات الخاصة.«

وجزم أن «وزارة الطاقة والمياه هي أول من اعتمدت على الشراكة مع القطاع الخاص من خلال مقدمي الخدمات. وهذا ما حصل فعلياً عام 2012 من خلال مشروعين لشمال جبل لبنان ولبنان الشمالي، وقد تم تحقيق ربح بقيمة 149 مليون دولار، هو حصيلة زيادة الجباية مع الأصول الثابتة التي وضعها مقدمو الخدمات، بحسب أخر تدقيق.«

كما أشار إلى «تحقيق الأرباح في منطقتي بيروت والبقاع، على عكس مناطق أخرى كبدت مؤسسة كهرباء لبنان خسائر بسبب قلة الجباية التي يعاقب عليها مقدمو الخدمات، بالاستناد إلى مؤشرات الأداء».

ملحق:

[أبي خليل: الوزارة تسعى إلى تأمين موارد اضافية](#)

الجمعة 23 مارس 2018

نظمت وزارة الطاقة والمياه، بالتعاون مع المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية "الاسكوا"، والمنظمة الدولية للاغذية والزراعة "الفاو"، و"المتوسط المستدام" والمكتب الدولي للمياه، مؤتمرا تحت عنوان "الترابط بين المياه والغذاء والطاقة في مواجهة التغيرات العالمية: استدامة الاجيال المقبلة او انقراضها" في فندق "حبتور – هيلتون"، برعاية وزير الطاقة والمياه سيزار ابي خليل وحضوره، وبالتعاون مع "المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية"، وفي مناسبة "اليوم العالمي للمياه."

افتتح المؤتمر الذي حضرته فعاليات واختصاصيون لبنانيون وأجانب، بالنشيد الوطني اللبناني، ومن ثم كلمة المدير العام للموارد المائية والكهربائية فادي قمير، وركز فيها على "اهمية المتلازمة الثلاثية هذه لديمومة الحياة البشرية."

وقال: "ان الهدف من هذه الندوة هو تسليط الضوء على كل العقبات التي تعترضنا وسبل تذليلها. وانطلاقا من هنا تتجلى اهمية هذه المتلازمة في تأمين الموارد الضرورية للاجيال المقبلة والحفاظ على الامن الغذائي والمائي على حد سواء، اذ تبقى هذه المتلازمة دون اي شك واحدة من اهم تحديات القرن الجاري، واستنادا الى ذلك ركزت هذه الندوة على هذا الموضوع الاساسي لانه يشكل مسألة تطاول استمرار الحياة البشرية."

وسلط الضوء على المتلازمة الثلاثية: المياه والطاقة والغذاء، ورأى أنها "حلقة مفرغة بسبب ندرة الاغذية، فيما فروع الترابط بين هذه المتلازمة تنفذ الواحدة تلو الاخرى في مقابل حلقة حميدة تسمى: المياه والطاقة ووفرة الغذاء حيث كل فرع يدعم الاخر في تقدمه."

أضاف قمير: "ان لبنان بلد غني بموارده ويمتاز بطقس معتدل ولكنه وعلى رغم ذلك لا يتمكن دائما من سد حاجات المواطنين من المياه."

واعتبر ان "تحسين البنى المائية التحتية من شأنه زيادة فعالية شبكات المياه وتأمين الخدمات إلى المواطنين بجودة اكبر بغية تحقيق الامنيين المائي والغذائي المرجوين."

كما وتحدث عن الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه بكل ابعادها. ومن ثم عرض شريطا مصورا مفصلا لهذه الاستراتيجية، وتحدث عن شعوب "المايا" كمثال للترابط، وللتداخل بين القطاعات المختلفة، ذلك ان حضارة "المايا" القديمة العهد، وتميزت بنمو سريع في الزراعة والكتابة والهندسة والفن وعلم الفلك... وفجاة اختفت هذه الحضارة فيما أرجعت النظريات اندثارها الى خلل في المتلازمة الثلاثية، وهذا المثل يشرح لنا ما ينتظر اي مجتمع غير قادر على ادارة موارده الطبيعية والحفاظ على الاثر المباشر او غير المباشر لنشاطاته المختلفة والتقارب بين المياه والطاقة والغذاء على حد سواء."

واستنادا الى ذلك تطرق قمير الى حلول ممكنة للرد السريع والفعال على كل التحديات التي تطرحها الاشكاليات القائمة، ومنها وضع هذه المتلازمة في مقدمة الاولويات واطلاق الحوار وانشاء هيئة عليا للمتوسط كوسيلة لبلوغ الهدف."

وأشار رئيس المكتب الدولي للمياه بيار روسل إلى "التغير المناخي وارتفاع الحرارة بين 1990 الى 2030، وآثاره على الموارد في شكل عام"، كما تحدث عن "المخاطر المتوقعة على الصعيد الاقليمي"، وحض على الوعي وضرورة اتخاذ بعض الخطوات منها السياسة الضرورية والادوات المالية اللازمة.

وعرضت مديرة شعبة التنمية المستدامة في "الإسكوا" رلى مجدلاني في الجلسة الثانية لـ "الترابط بين المياه والغذاء والطاقة، ولتغير المناخ: مشروع ريكار واهداف التنمية المستدامة."

وقالت: "إن الترابط بين القطاعات المختلفة في سياق مسودة اهداف التنمية يشكل ثورة كونها ذات طابع عالمي". كما تحدثت عن "مختلف انواع الترابط بين الموارد المختلفة."

ورأت أن "مسودة 2030 تتضمن حجر اساس وهو حقوق الانسان التي تأتي قبل أي شيء آخر". وشددت على "الحق في المياه والطعام كما في الحصول على الطاقة". واضافت ان "أهداف التنمية المستدامة الـ 17 هي في غالبيتها مرتبطة بالمياه، وهذا الترابط مهم جدا بين العناصر المختلفة."

كما سلطت الضوء على "أهمية الامن الطاقوي في هذه المتلازمة"، واعتبرت ان "نظرية الاسكوا نحو المتلازمة الثلاثية هي نظرة مؤسساتية"، وركزت على "التحديات التي نواجهها اليوم"، وشددت على "التعاون والتواصل بين مختلف القطاعات"، مشيرة إلى مشروع "ريكار" واهداف التنمية المستدامة 2 و6 و7، وكون المياه موضوعا حساسا بسبب ارتفاع الحرارة وانخاض كميات المتساقطات وغيرها."

وعقدت الجلسة الثالثة تحت عنوان "الشراكة بين القطاعين: العام والخاص، اداة مبتكرة في تمويل البنى التحتية الهيدروليكية" وألقاها البروفسور مايكل سكولوس الذي رأى أن "هذه المتلازمة لا تقتصر على المياه والغذاء والطاقة، بل وتتعدى هذه العناصر وتضم البيئة وعناصر اخرى طبيعية."

وتابع: "يجدر بنا ان نستثمر في حماية الموارد الطبيعية، واذ لم نحم الطبيعة فلن يبقى شيء اخر نحميه، والعالم سيعاني قريبا شحا مائيا بفعل زيادة عدد السكان. ونحن مجبرون على رؤية الحقيقة التي لا يمكن التغاضي عنها، فالاستثمار وايجاد توازن بين المتلازمة ككل هما امران ضروريان لتحقيق الامن والتنمية المستدامة للاجيال المقبلة، ونشهد اليوم أهمية تأمين التمويل اللازم لكل من عناصر هذه المتلازمة الثلاثية."

وأوضح أن "المال العام لا يكفي للقيام بالتمويل اللازم لهذه العناصر، لذلك نرى ضرورة تحفيز الاستثمار فيها من القطاع الخاص". ووسلط الضوء على "أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتدخل القطاع الخاص في هذه المسائل، وبخاصة القطاع المصرفي"، كما ركز على "أهمية التدريب على اجراء عقود الشركة بين القطاعين العام والخاص"، معلنا ان "التدريب المقبل سيكون في لبنان وقريبا."

وركز أيضا على "الشراكة مع القطاع الخاص وبخاصة في قطاع المياه لانه لا يتطلب تمويلا فقط وانما شراكة خلاقة لتحسين الخدمات والصيانة". وختم كلمته بانه لا يريد ان يدخل اكثر في التفاصيل.

وكانت الخبيرة في "المركز اللبناني لحفظ الطاقة" سورينا مرتضى القت مداخلة الجلسة الرابعة التي حملت عنوان: "الطاقة المتجددة في الترابط بين المياه والغذاء والطاقة: التبطيق على لبنان."

وتحدثت عن سياسات "مركز حفظ الطاقة" وعن "سبل تحسين قطاع الكهرباء وضرورة زيادة الانتاج من الطاقة الكهربائية". وتطرقت الى "حملات التوعية الضرورية لتحقيق الاهداف المرجوة"، كما اشارت الى "خطة العمل المختصة بالطاقة الوطنية المتجددة"، واعتبرت ان تطبيق خطط العمل لا يتحقق الا بدعم من القطاع الخاص. كما تحدثت عن توليد الطاقة باستخدام المياه والرياح.

وفي الجلسة الخامسة تحت عنوان: "العلاقة بين المياه والغذاء: الرؤية الاستراتيجية لمنظمة الاغذية والزراعة في منطقة الشرق الاوسط"، توقع الدكتور موريس سعادة ممثل "الفاو" في لبنان "زياة عدد السكان في العالم التي تعود الى التغيرات التي نشهدها: اذ تغير نمط الحياة مع مرور الوقت وتغيرت معه اشكال الاستهلاك وأنواعه."

واعتبر ان "كلما ارتفع مستوى المعيشة، تغير النمط الغذائي للبشر، وزادت الرفاهية. فاليوم تزداد نسبة استهلاكنا للمشتقات الحيوانية، ما يعني زيادة في استهلاك المياه علما ان تغذية الحيوانات تطلب الكثير من المياه، بمعنى اخر فسر ازدياد المدخول الفردي الذي يؤدي الى ازدياد الهدر وبالتالي استنزاف الموارد ."

وتحدث الوزير سيزار ابي خليل من جهته عن "أهمية الترابط بين المياه والطاقة والغذاء الذي يحمل ابعادا عالمية ووطنية واقليمية، كون الترابط قائما بين عناصر هذه المتلازمة الثلاثية تاثير على اقتصادات الدول وسياساتها."

ورأى أن "منطقة الشرق الاوسط ولبنان تحديدا يشكلان منطقة حساسة بفعل المتغيرات المناخية التي تترك اثرا كبيرا على الموارد المائية"، مشددا على "أهمية المبادرات التي تقوم بها وزارة الطاقة والمياه لتأمين موارد اضافية للاجيال المقبلة في اطار الادارة المتكاملة للموارد المائية على مستوى الحوض."

وأوضح أن "هذه الاستراتيجيات تشكل رافعة لتطور الاقتصاد اللبناني، ونحن نعتمد على الشراكة مع القطاع الخاص لتحقيق التنمية اللازمة". واعتبر ان "استراتيجية بناء السدود مهمة جدا للحد من الهدر الحاصل، كما وأن هذه الخطوة توفر الاموال الطائلة بعكس استراتيجية تحلية مياه البحر المكلفة، والتي تطلب طاقة كهربائية كبيرة، ويمكن ان ترتفع كلفتها سنويا بحسب اسعار النفط، بعكس استراتيجية بناء السدود التي تنحصر كلفتها الكبيرة في انشائها."

وتابع الوزير أبي خليل: "انطلاقا من هنا اعتبر ان الاستراتيجية الوطنية التي وضعتها الوزارة اصبحت خطة ملزمة لكل الادارات والوزارات المتعاقبة بعد اقرارها عام 2012 من قبل مجلس الوزراء."

وأما في موضوع الكهرباء فقد أوضح الوزير أن الطلب على الطاقة يتزايد بسبب "النمو الطبيعي للسكان، وازدياد الحاجة الى الطاقة، كما وبفعل النزوح السوري."

وقال: "كان من الضروري اطلاق انشاء 3 معامل لانتاج الكهرباء على البر: أحدها جديد في الزوق، وآخر في الجية، وثالث في دير عمار."

وركز على "النقص في استثمار الدولة اللبنانية في هذا المجال، منذ 1994 تاريخ انشاء معملي الزهراني ودير عمار". واشار الى "عراقيل سياسية منذ 2014/11/13 تاريخ اقرار هذه لمشاريع بموجب محضر جلسة مجلس الوزراء رقم 57، والتي وافق عليها ديوان المحاسبة" موضحا أن "هذه العراقيل ما لبست ان اختفت أخيرا، ولم يتبين وجود اي مشكلة ادارية او فنية."

واستند إلى "البنك الدولي الذي حدد الخسارة المتأتية من انتاج الكيلوات الواحد من الكهرباء، بأنها تقدر ب 6 سنتات. وأما في عدم الإنتاج فالخسارة تقدر ب 70 سنتا، وهذا ما هو محسوب في الطاقة البديلة التي نحصل عليها من المولدات الخاصة."

وجزم ان "وزارة الطاقة والمياه هي أول من اعتمدت على الشراكة مع القطاع الخاص من خلال مقدمي الخدمات. وهذا ما حصل فعليا عام 2012 من خلال مشروعين لشمال جبل لبنان ولبنان الشمالي، وقد تم تحقيق ربح بقيمة 149 مليون دولار، هو حصيلة زيادة الجباية مع الاصول الثابتة التي وضعها مقدمو الخدمات، بحسب اخر تدقيق."

كما أشار إلى "تحقيق الارباح في منقطتي بيروت والبقاع، على عكس مناطق اخرى كبدت مؤسسة كهرباء لبنان خسائر بسبب قلة الجباية التي يعاقب عليها مقدمو الخدمات، بالاستناد الى مؤشرات الاداء."

واثنى على ماورد في كلمة البرفسور مايكل بولس بان "الشراكة بين القطاعين العام والخاص ليست وصفة لحل كل شيء، وهذا المثل هو خير دليل على ذلك". وتابع أن "الشراكة مسؤولة من قبل الطرفين، مقدمو الخدمات من جهة والدولة من جهة اخرى لتقديم الخدمات بجودة ونوعية وتامين فرص النجاح للقطاع الخاص عوضا عن خلف العراقيل."

وفي الختام اثنى أبي خليل على "المداخلات المثمرة والمفيدة لعناصر المتلازمة الثلاثية التي تخللتها هذه الندوة" وقال: "سنبقى على مواعيد لاحقة مماثلة لنتمكن من النهوض بهذا القطاع."

ومن ثم وزعت الميداليات على المدراء العامين السابقين للمؤسسات العامة للمياه.

:Lebanon24

أبي خليل: الوزارة تسعى إلى تأمين موارد اضافية

22-3-2018

نظمت وزارة الطاقة والمياه، بالتعاون مع المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية "الاسكوا"، والمنظمة الدولية للاغذية والزراعة "الفاو"، و"المتوسط المستدام" والمكتب الدولي للمياه، مؤتمرا تحت عنوان "الترابط بين المياه والغذاء والطاقة في مواجهة التغيرات العالمية: استدامة الاجيال المقبلة او انقراضها" في فندق "حبتور - هيلتون"، برعاية وزير الطاقة والمياه سيزار ابي خليل وحضوره، وبالتعاون مع "المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية"، وفي مناسبة "اليوم العالمي للمياه."

وزير الطاقة

وتحدث الوزير سيزار ابي خليل من جهته عن "أهمية الترابط بين المياه والطاقة والغذاء الذي يحمل ابعادا عالمية ووطنية واقليمية، كون الترابط قائما بين عناصر هذه المتلازمة الثلاثية تاثير على اقتصادات الدول وسياساتها."

ورأى أن "منطقة الشرق الاوسط ولبنان تحديدا يشكلان منطقة حساسة بفعل المتغيرات المناخية التي تترك اثرا كبيرا على الموارد المائية"، مشددا على "أهمية المبادرات التي تقوم بها وزارة الطاقة والمياه لتأمين موارد اضافية للاجيال المقبلة في اطار الادارة المتكاملة للموارد المائية على مستوى الحوض."

وأوضح أن "هذه الاستراتيجيات تشكل رافعة لتطور الاقتصاد اللبناني، ونحن نعتمد على الشراكة مع القطاع الخاص لتحقيق التنمية اللازمة". واعتبر ان "استراتيجية بناء السدود مهمة جدا للحد من الهدر الحاصل، كما وأن هذه الخطوة توفر الاموال الطائلة بعكس استراتيجية تحلية مياه البحر المكلفة، والتي تطلب طاقة كهربائية كبيرة، ويمكن ان ترتفع كلفتها سنويا بحسب اسعار النفط، بعكس استراتيجية بناء السدود التي تنحصر كلفتها الكبيرة في انشائها."

وتابع الوزير أبي خليل: "انطلاقا من هنا اعتبر ان الاستراتيجية الوطنية التي وضعتها الوزارة اصبحت خطة ملزمة لكل الادارات والوزارات المتعاقبة بعد اقرارها عام 2012 من قبل مجلس الوزراء."

وأما في موضوع الكهرباء فقد أوضح الوزير أن الطلب على الطاقة يتزايد بسبب "النمو الطبيعي للسكان، وازدياد الحاجة الى الطاقة، كما وبفعل النزوح السوري."

وقال: "كان من الضروري اطلاق انشاء 3 معامل لانتاج الكهرباء على البر: أحدها جديد في الزوق، وآخر في الجية، وثالث في دير عمار."

وركز على "النقص في استثمار الدولة اللبنانية في هذا المجال، منذ 1994 تاريخ انشاء معملي الزهراني ودير عمار". واشار الى "عراقيل سياسية منذ 2014/11/13 تاريخ اقرار هذه لمشاريع بموجب محضر جلسة مجلس الوزراء رقم 57، والتي وافق عليها ديوان المحاسبة" موضحا أن "هذه العراقيل ما لبست ان اختفت أخيرا، ولم يتبين وجود اي مشكلة ادارية او فنية."

واستند إلى "البنك الدولي الذي حدد الخسارة المتأتية من انتاج الكيلوات الواحد من الكهرباء، بأنها تقدر ب 6 سنتات. وأما في عدم الإنتاج فالخسارة تقدر ب 70 سنتا، وهذا ما هو محسوب في الطاقة البديلة التي نحصل عليها من المولدات الخاصة."

وجزم ان "وزارة الطاقة والمياه هي أول من اعتمدت على الشراكة مع القطاع الخاص من خلال مقدمي الخدمات. وهذا ما حصل فعليا عام 2012 من خلال مشروعين لشمال جبل لبنان ولبنان الشمالي، وقد تم تحقيق ربح بقيمة 149 مليون دولار، هو حصيلة زيادة الجباية مع الاصول الثابتة التي وضعها مقدمو الخدمات، بحسب اخر تدقيق."

كما أشار إلى "تحقيق الارباح في منقطتي بيروت والبقاع، على عكس مناطق اخرى كبدت مؤسسة كهرباء لبنان خسائر بسبب قلة الجباية التي يعاقب عليها مقدمو الخدمات، بالاستناد الى مؤشرات الاداء".

:Tayyar.org

أبي خليل خلال مؤتمر الترابط بين المياه والغذاء والطاقة: الوزارة تسعى إلى تأمين موارد اضافية

2018/3/22

نظمت وزارة الطاقة والمياه، بالتعاون مع المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية "الاسكوا"، والمنظمة الدولية للاغذية والزراعة "الفاو"، و"المتوسط المستدام" والمكتب الدولي للمياه، مؤتمرا تحت عنوان "الترابط بين المياه والغذاء والطاقة في مواجهة التغيرات العالمية: استدامة الاجيال المقبلة او انقراضها" في فندق "حبتور - هيلتون"، برعاية وزير الطاقة والمياه سيزار ابي خليل وحضوره، وبالتعاون مع "المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية"، وفي مناسبة "اليوم العالمي للمياه."

قمير
افتتح المؤتمر الذي حضرته فعاليات واختصاصيون لبنانيون وأجانب، بالنشيد الوطني اللبناني، ومن ثم كلمة المدير العام للموارد المائية والكهربائية فادي قمير، وركز فيها على "اهمية المتلازمة الثلاثية هذه لديمومة الحياة البشرية."

وقال: "ان الهدف من هذه الندوة هو تسليط الضوء على كل العقبات التي تعترضنا وسبل تذليلها. وانطلاقا من هنا تتجلى اهمية هذه المتلازمة في تأمين الموارد الضرورية للاجيال المقبلة والحفاظ على الامن الغذائي والمائي على حد سواء، اذ تبقى هذه المتلازمة دون اي شك واحدة من اهم تحديات القرن الجاري، واستنادا الى ذلك ركزت هذه الندوة على هذا الموضوع الاساسي لانه يشكل مسألة تطاول استمرار الحياة البشرية."

وسلط الضوء على المتلازمة الثلاثية: المياه والطاقة والغذاء، ورأى أنها "حلقة مفرغة بسبب ندرة الاغذية، فيما فروع الترابط بين هذه المتلازمة تنفذ الواحدة تلو الاخرى في مقابل حلقة حميدة تسمى: المياه والطاقة ووفرة الغذاء حيث كل فرع يدعم الاخر في تقدمه."

أضاف قمير: "ان لبنان بلد غني بموارده ويمتاز بطقس معتدل ولكنه وعلى رغم ذلك لا يتمكن دائما من سد حاجات المواطنين من المياه."

واعتبر ان "تحسين البنى المائية التحتية من شأنه زيادة فعالية شبكات المياه وتأمين الخدمات إلى المواطنين بجودة اكبر بغية تحقيق الامنيين المائي والغذائي المرجوين."

كما وتحدث عن الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه بكل ابعادها. ومن ثم عرض شريطا مصورا مفصلا لهذه الاستراتيجية، وتحدث عن شعوب "المايا" كمثال للترابط، وللتداخل بين القطاعات المختلفة، ذلك ان حضارة "المايا" القديمة العهد، وتميزت بنمو سريع في الزراعة والكتابة والهندسة والفن وعلم الفلك... وفجاة اختفت هذه الحضارة فيما أرجعت النظريات اندثارها الى خلل في المتلازمة الثلاثية، وهذا المثل يشرح لنا ما ينتظر اي مجتمع غير قادر على ادارة موارده الطبيعية والحفاظ على الاثر المباشر او غير المباشر لنشاطاته المختلفة والتقارب بين المياه والطاقة والغذاء على حد سواء."

واستنادا الى ذلك تطرق قمير الى حلول ممكنة للرد السريع والفعال على كل التحديات التي تطرحها الاشكاليات القائمة، ومنها وضع هذه المتلازمة في مقدمة الاولويات واطلاق الحوار وانشاء هيئة عليا للمتوسط كوسيلة لبلوغ الهدف."

روسل
وأشار رئيس المكتب الدولي للمياه بيار روسل إلى "التغير المناخي وارتفاع الحرارة بين 1990 الى 2030، وآثاره على الموارد في شكل عام"، كما تحدث عن "المخاطر المتوقعة على الصعيد الاقليمي"، وحض على الوعي وضرورة اتخاذ بعض الخطوات منها السياسة الضرورية والادوات المالية اللازمة.

الجلسة الثانية
وعرضت مديرة شعبة التنمية المستدامة في "الإسكوا" رلى مجدلاني في الجلسة الثانية لـ "الترابط بين المياه والغذاء والطاقة، ولتغير المناخ: مشروع ريكار واهداف التنمية المستدامة."

وقالت: "إن الترابط بين القطاعات المختلفة في سياق مسودة اهداف التنمية يشكل ثورة كونها ذات طابع عالمي". كما تحدثت عن "مختلف انواع الترابط بين الموارد المختلفة."

ورأت أن "مسودة 2030 تتضمن حجر اساس وهو حقوق الانسان التي تأتي قبل أي شيء آخر". وشددت على "الحق في المياه والطعام كما في الحصول على الطاقة". واضافت ان "أهداف التنمية المستدامة الـ 17 هي في غالبيتها مرتبطة بالمياه، وهذا الترابط مهم جدا بين العناصر المختلفة."

كما سلطت الضوء على "أهمية الامن الطاقوي في هذه المتلازمة"، واعتبرت ان "نظرية الاسكوا نحو المتلازمة الثلاثية هي نظرة مؤسساتية"، وركزت على "التحديات التي نواجهها اليوم"، وشددت على "التعاون والتواصل بين مختلف القطاعات"، مشيرة إلى مشروع "ريكار" واهداف التنمية المستدامة 2 و6 و7، وكون المياه موضوعا حساسا بسبب ارتفاع الحرارة وانخاض كميات المتساقطات وغيرها."

الجلسة الثالثة
وعقدت الجلسة الثالثة تحت عنوان "الشراكة بين القطاعين: العام والخاص، اداة مبتكرة في تمويل البنى التحتية الهيدروليكية" وألقاها البروفسور مايكل سكولوس الذي رأى أن "هذه المتلازمة لا تقتصر على المياه والغذاء والطاقة، بل وتتعدى هذه العناصر وتضم البيئة وعناصر اخرى طبيعية."

وتابع: "يجدر بنا ان نستثمر في حماية الموارد الطبيعية، واذ لم نحم الطبيعة فلن يبقى شيء اخر نحميه، والعالم سيعاني قريبا شحا مائيا بفعل زيادة عدد السكان. ونحن مجبرون على رؤية الحقيقة التي لا يمكن التغاضي عنها، فالاستثمار وايجاد توازن بين المتلازمة ككل هما امران ضروريان لتحقيق الامن والتنمية المستدامة للاجيال المقبلة، ونشهد اليوم أهمية تأمين التمويل اللازم لكل من عناصر هذه المتلازمة الثلاثية."

وأوضح أن "المال العام لا يكفي للقيام بالتمويل اللازم لهذه العناصر، لذلك نرى ضرورة تحفيز الاستثمار فيها من القطاع الخاص". ووسلط الضوء على "أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتدخل القطاع الخاص في هذه المسائل، وبخاصة

القطاع المصرفي"، كما ركز على "أهمية التدريب على اجراء عقود الشركة بين القطاعين العام والخاص"، معلنا ان "التدريب المقبل سيكون في لبنان وقريبا."

وركز أيضا على "الشراكة مع القطاع الخاص وبخاصة في قطاع المياه لانه لا يتطلب تمويلا فقط وانما شراكة خلاقة لتحسين الخدمات والصيانة". وختم كلمته بانه لا يريد ان يدخل اكثر في التفاصيل.

الجلسة الرابعة
وكانت الخبيرة في "المركز اللبناني لحفظ الطاقة" سورينا مرتضى القت مداخلة الجلسة الرابعة التي حملت عنوان: "الطاقة المتجددة في الترابط بين المياه والغذاء والطاقة: التبطيق على لبنان."

وتحدثت عن سياسات "مركز حفظ الطاقة" وعن "سبل تحسين قطاع الكهرباء وضرورة زيادة الانتاج من الطاقة الكهربائية". وتطرقت الى "حملات التوعية الضرورية لتحقيق الاهداف المرجوة"، كما اشارت الى "خطة العمل المختصة بالطاقة الوطنية المتجددة"، واعتبرت ان تطبيق خطط العمل لا يتحقق الا بدعم من القطاع الخاص. كما تحدثت عن توليد الطاقة باستخدام المياه والرياح.

الجلسة الخامسة
وفي الجلسة الخامسة تحت عنوان: "العلاقة بين المياه والغذاء: الرؤية الاستراتيجية لمنظمة الاغذية والزراعة في منطقة الشرق الاوسط"، توقع الدكتور موريس سعادة ممثل "الفاو" في لبنان "زياة عدد السكان في العالم التي تعود الى التغيرات التي نشهدها: اذ تغير نمط الحياة مع مرور الوقت وتغيرت معه اشكال الاستهلاك وأنواعه."

واعتبر ان "كلما ارتفع مستوى المعيشة، تغير النمط الغذائي للبشر، وزادت الرفاهية. فاليوم تزداد نسبة استهلاكنا للمشتقات الحيوانية، ما يعني زيادة في استهلاك المياه علما ان تغذية الحيوانات تطلب الكثير من المياه، بمعنى اخر فسر ازدياد المدخول الفردي الذي يؤدي الى ازدياد الهدر وبالتالي استنزاف الموارد."

وزير الطاقة
وتحدث الوزير سيزار ابي خليل من جهته عن "أهمية الترابط بين المياه والطاقة والغذاء الذي يحمل ابعادا عالمية ووطنية واقليمية، كون الترابط قائما بين عناصر هذه المتلازمة الثلاثية تاثير على اقتصادات الدول وسياساتها."

ورأى أن "منطقة الشرق الاوسط ولبنان تحديدا يشكلان منطقة حساسة بفعل المتغيرات المناخية التي تترك اثرا كبيرا على الموارد المائية"، مشددا على "أهمية المبادرات التي تقوم بها وزارة الطاقة والمياه لتأمين موارد اضافية للاجيال المقبلة في اطار الادارة المتكاملة للموارد المائية على مستوى الحوض."

وأوضح أن "هذه الاستراتيجيات تشكل رافعة لتطور الاقتصاد اللبناني، ونحن نعتمد على الشراكة مع القطاع الخاص لتحقيق التنمية اللازمة". واعتبر ان "استراتيجية بناء السدود مهمة جدا للحد من الهدر الحاصل، كما وأن هذه الخطوة توفر الاموال الطائلة بعكس استراتيجية تحلية مياه البحر المكلفة، والتي تطلب طاقة كهربائية كبيرة، ويمكن ان ترتفع كلفتها سنويا بحسب اسعار النفط، بعكس استراتيجية بناء السدود التي تنحصر كلفتها الكبيرة في انشائها."

وتابع الوزير أبي خليل: "انطلاقا من هنا اعتبر ان الاستراتيجية الوطنية التي وضعتها الوزارة اصبحت خطة ملزمة لكل الادارات والوزارات المتعاقبة بعد اقرارها عام 2012 من قبل مجلس الوزراء."

وأما في موضوع الكهرباء فقد أوضح الوزير أن الطلب على الطاقة يتزايد بسبب "النمو الطبيعي للسكان، وازدياد الحاجة الى الطاقة، كما وبفعل النزوح السوري."

وقال: "كان من الضروري اطلاق انشاء 3 معامل لانتاج الكهرباء على البر: أحدها جديد في الزوق، وآخر في الجية، وثالث في دير عمار."

وركز على "النقص في استثمار الدولة اللبنانية في هذا المجال، منذ 1994 تاريخ انشاء معملي الزهراني ودير عمار". واشار الى "عراقيل سياسية منذ 2014/11/13 تاريخ اقرار هذه لمشاريع بموجب محضر جلسة مجلس الوزراء رقم 57، والتي وافق عليها ديوان المحاسبة" موضحا أن "هذه العراقيل ما لبست ان اختفت أخيرا، ولم يتبين وجود اي مشكلة ادارية او فنية."

واستند إلى "البنك الدولي الذي حدد الخسارة المتأتية من انتاج الكيلوات الواحد من الكهرباء، بأنها تقدر ب 6 سنتات. وأما في عدم الإنتاج فالخسارة تقدر ب 70 سنتا، وهذا ما هو محسوب في الطاقة البديلة التي نحصل عليها من المولدات الخاصة."

وجزم ان "وزارة الطاقة والمياه هي أول من اعتمدت على الشراكة مع القطاع الخاص من خلال مقدمي الخدمات. وهذا ما حصل فعليا عام 2012 من خلال مشروعين لشمال جبل لبنان ولبنان الشمالي، وقد تم تحقيق ربح بقيمة 149 مليون دولار، هو حصيلة زيادة الجباية مع الاصول الثابتة التي وضعها مقدمو الخدمات، بحسب اخر تدقيق."

كما أشار إلى "تحقيق الارباح في منقطتي بيروت والبقاع، على عكس مناطق اخرى كبدت مؤسسة كهرباء لبنان خسائر بسبب قلة الجباية التي يعاقب عليها مقدمو الخدمات، بالاستناد الى مؤشرات الاداء."

واثنى على ماورد في كلمة البرفسور مايكل بولس بان "الشراكة بين القطاعين العام والخاص ليست وصفة لحل كل شيء، وهذا المثل هو خير دليل على ذلك". وتابع أن "الشراكة مسؤولة من قبل الطرفين، مقدمو الخدمات من جهة والدولة من جهة اخرى لتقديم الخدمات بجودة ونوعية وتامين فرص النجاح للقطاع الخاص عوضا عن خلف العراقيل."

وفي الختام اثنى أبي خليل على "المداخلات المثمرة والمفيدة لعناصر المتلازمة الثلاثية التي تخللتها هذه الندوة" وقال: "سنبقى على مواعيد لاحقة مماثلة لنتمكن من النهوض بهذا القطاع."

ومن ثم وزعت الميداليات على المدراء العامين السابقين للمؤسسات العامة للمياه.

العرب اليوم:

«الإسكوا» تطلق العقد الدولي للعمل من أجل المياه 2018-2028

2018/3/22

انطلق اليوم في بيروت، العقد الدولي الجديد للعمل من أجل المياه في المنطقة العربية، خلال الفترة من 2018-2028 وذلك بمناسبة إحياء اليوم العالمي للمياه.

ويتم خلال هذا العقد، التركيز على الترابط بين المياه والطاقة والغذاء، لمواجهة التغيرات العالمية وتأثيراتها على الأجيال القادمة، ويهدف العقد الدولي الجديد للعمل من أجل المياه في المنطقة العربية، إلى تحسين التعاون والعمل المشترك وتطوير القدرات من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 .

وشاركت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا «الإسكوا»، في المؤتمر الذي نظمته وزارة الطاقة والمياه في لبنان بالتعاون مع عدد من منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العالمية والإقليمية، منها مشروع «الإدارة المستدامة والمتكاملة للمياه ومبادرة آفاق 2020 – آلية الدعم»، والشبكة المتوسطية لهيئة الأحواض، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة «الفاو»، ومنظمة **«Medurable » ومكتب المياه الدولي .**

أخبار اليوم:

العقد الدولي للعمل من أجل المياه 2018-2028

الخميس، 22 مارس 2018

انطلق اليوم في بيروت، العقد الدولي الجديد للعمل من أجل المياه في المنطقة العربية، خلال الفترة من 2018-2028 وذلك بمناسبة إحياء اليوم العالمي للمياه.

ويتم خلال هذا العقد، التركيز على الترابط بين المياه والطاقة والغذاء، لمواجهة التغيرات العالمية وتأثيراتها على الأجيال القادمة، ويهدف العقد الدولي الجديد للعمل من أجل المياه في المنطقة العربية، إلى تحسين التعاون والعمل المشترك وتطوير القدرات من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 .

وشاركت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا «الإسكوا»، في المؤتمر الذي نظمته وزارة الطاقة والمياه في لبنان بالتعاون مع عدد من منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العالمية والإقليمية، منها مشروع «الإدارة المستدامة والمتكاملة للمياه ومبادرة آفاق 2020 – آلية الدعم»، والشبكة المتوسطية لهيئة الأحواض، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة «الفاو»، ومنظمة «Medurable » ومكتب المياه الدولي .

وتحدّثت باسم«الإسكوا»، مديرة شعبة سياسيات التنمية المستدامة رلى مجدلاني، التي تطرّقت إلى الترابط بين الطاقة والمياه والغذاء والتغير المناخي، وعرضت المبادرة الإقليمية لتقييم أثر تغيّر المناخ على الموارد المائية وقابلية التأثر الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة العربية.

وأكّدت مجدلاني، أنّ جميع أهداف التنمية المستدامة مرتبطة بشكل أو بآخر بالمياه، وأنّ تقرير «ريكار» الأخير الذي صدر في 2017 ،أثبت أنّ التغيّر المناخي سيؤثّر سلبًا على موارد المياه في المنطقة العربية، فمعدلات الحرارة في المنطقة العربية تشهد ازديادًا ويُتوقع أن تستمر بالارتفاع حتى نهاية القرن، وفي المقابل، تنخفض معدلات الأمطار بشكل كثيف في المنطقة العربية ويُتوقع أن تستمر على هذا النحو حتى نهاية القرن أيضًا رغم ارتفاعها في بعض الأماكن المحدودة.

الموجز/Egypt News :

الإسكوا تطلق وشركاءها العقد الدولي للعمل من أجل المياه 2018-2028

الخميس 22 مارس 2018

من المتوقع أن يؤثر التغير المناخي سلبًا على موارد المياه في المنطقة العربية ومن شأن ندرة المياه أن تؤثر على توافر الغذاء والطاقة. على ضوء هذه التحديات المتداخلة وغيرها، انطلق اليوم على صعيد المنطقة العقد الدولي الجديد للعمل من أجل المياه 2018-2028 بمناسبة إحياء اليوم العالمي للمياه في فندق الهيلتون -حبتور في بيروت الذي ركّز على الترابط بين المياه والطاقة والغذاء لمواجهة التغيرات العالمية وتأثيراتها على الأجيال القادمة. ويهدف عقد العمل إلى تحسين التعاون والعمل المشترك وتطوير القدرات من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وشاركت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في المؤتمر الذي نظمته وزارة الطاقة والمياه في لبنان بالتعاون مع عدد من منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العالمية والإقليمية منها مشروع "الإدارة المستدامة والمتكاملة للمياه ومبادرة آفاق 2020 – آلية الدعم" (SWIM-Horizon 2020 SM) والشبكة المتوسطية لهيئة الأحواض ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ومنظمة Medurable ومكتب المياه الدولي. وتحدّثت باسم الإسكوا مديرة شعبة سياسيات التنمية المستدامة رلى مجدلاني التي تطرّقت إلى الترابط بين الطاقة والمياه والغذاء والتغير المناخي وعرضت للمبادرة الإقليمية لتقييم أثر تغيّر المناخ على الموارد المائية وقابلية التأثر الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة العربية (ريكار) ولأهداف التنمية المستدامة الثاني والسادس والسابع المتعلقة بالقضاء على الجوع وتوفير المياه والطاقة النظيفتين للجميع. وأكّدت مجدلاني أنّ جميع أهداف التنمية المستدامة مرتبطة بشكل أو بآخر بالمياه وأنّ تقرير "ريكار" الأخير الذي صدر في أيلول/سبتمبر 2017 أثبت أنّ التغيّر المناخي سيؤثّر سلبًا على موارد المياه في المنطقة العربية. فمعدلات الحرارة في المنطقة العربية تشهد ازديادًا ويُتوقع أن تستمر بالارتفاع حتى نهاية القرن. وفي المقابل، تنخفض معدلات الأمطار بشكل كثيف في المنطقة العربية ويُتوقع أن تستمر على هذا النحو حتى نهاية القرن أيضًا رغم ارتفاعها في بعض الأماكن المحدودة. وأشارت مجدلاني إلى الجهود التي تبذلها الإسكوا في هذا المجال من ضمنها التقارير والدراسات الصادرة عنها إضافة إلى المنتدى العربي للتنمية المستدامة وهو ملتقى سنوي إقليمي رفيع المستوى يهدف إلى مناقشة سبل التنسيق والتعاون بين مختلف الجهات المعنية في متابعة واستعراض تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتصبّ جميع هذه الجهود في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي ينعقد هذا العام في نيويورك بين 9 و18 تموز/يوليو 2018. ويشكّل اليوم العالمي للمياه فرصة سنوية لنشر الوعي حول الأمور المتعلقة بالمياه. وقد بدأ الاحتفال به إثر مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية عام 1992. وحدّدت الجمعية العامة للأمم المتحدة 22 آذار/مارس 1993 كأول يوم عالمي للمياه.